وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قسم علوم الإعلام والاتصال

الملتقى العلمي الدولي حول خطاب الكراهية وسؤال التسامح في عالم متغير

الممارسات والتداعيات وآليات المجابهة

المنعقد بتاريخ 08/07 فيفري 2022

قراءة في خطاب الكراهية وتداعياته خلال الأزمة الخليجية القطرية

A Reading of Hate Speech and its Repercussions During the Gulf-Qatari Crisis

د. عبد المجيد رمضان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

الملخص:

ترصد هذه الورقة كرونولوجيا الأزمة الخليجية القطرية (2017 – 2021) التي تعد الأسوأ منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وتقف عند أسبابها وتطوراتها. كما تعاين تداعيات خطاب الكراهية على الوضع السياسي والاجتماعي في دول الحصار وقطر، حيث أحدثت الأزمة وقعا سيئا على النسيج الاجتماعي الخليجي، وأسست لثقافة الإقصاء والكراهية وزيادة كثافة الحواجز النفسية وتوسيع مساحات الغضب الشعبي، بعد أن تشتت العائلات وتقطعت الأرحام وتعثرت الأرزاق، وانتشر شعور مليء بالحقد والبغض بين مواطني هذه الدول. الأمر الذي كان نتيجة حتمية لخطاب الكراهية المتواتر الذي كانت تبثه وسائل إعلام الطرفين، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام الجديد المختلفة. وقد أخذ خطاب الكراهية خلال الأزمة أبعادا خطيرة لم يحصل أن تبادل أهل الخليج هذا النمط المؤلم من العبارات والسباب، ستتناول هذه الورقة مضامينها التي احتوت على عشرات المقالات ومئات التغريدات المشحونة، إلى جانب مناوشات إعلامية غريبة، تحولت حينها الشاشات إلى منصات حربية، مورس من خلالها التحريض، وسوء تفسير المواقف السياسية. ولم يتوقف خطاب الكراهية على تصريحات المسؤولين بل طال كل ماله علاقة بحياة المواطن، فتم إقحام الدراما والفن والأغاني والفكاهة وحتى الأطفال في نشر الفتنة، دون تحكيم العقل والتمسك بعُرى الأخوّة التي ربطت فيما بين شعوب الخليج على مر التاريخ.

كلمات مفتاحية: خطاب الكراهية، تداعيات، الأزمة الخليجية القطرية، وسائل الإعلام، مواقف سياسية.

Abstract :

This study examines the causes and developments of the Qatari Gulf Crisis (2017–2021), which is regarded as the worst since the formation of the Cooperation Council for Gulf States in the early 1980s .It also looked at the impact of hate speech on the political and social situation in the blockading countries and Qatar, where the crisis wreaked havoc on the Gulf social fabric, establishing a culture of exclusion and hatred, increasing the density of psychological barriers and expanding the areas of popular anger after families were dispersed, wombs were cut off, livelihoods were stifled, and a feeling of hatred spread.Which was an inevitable result of the frequent hate speech that was broadcast by the media of both parties, and through social media and various new media.

Hate speech took on hazardous new dimensions during the crisis. This terrible pattern of remarks and insults was not exchanged by the inhabitants of the Gulf. This study will discuss its contents, which included dozens of articles and hundreds of charged tweets, as well as bizarre media fights in which the screens were transformed into war platforms, where incitement and misreading of political stances were performed. Hate speech did not stop with official remarks; it extended to every facet of a citizen's life. Drama, art, songs, humor, and even children were used to preach sedition without regard for reason or the links of brotherhood that have bound the Gulf peoples throughout history.

Keywords : Hate speech, repercussions, Gulf-Qatari crisis, media, political positions.

مقدمة:

شكلت الأزمة الخليجية القطرية واحدة من أبرز الأزمات المعاصرة التي عرف فيها التمييز وخطاب الكراهية تصعيدا خطيرا بين الطرفين. ولم يتوقف الأمر عند مستوى قطع العلاقات الدبلوماسية، بل امتد إلى مخطط حصار كامل غير مسبوق في العلاقات بين الدول في زمن السلم. وفرضت السعودية والإمارات والبحرين حظرًا على حركة الطيران مع قطر، وأُغلقت الحدود البرية والبحرية، وطالبت المواطنين القطريين بمغادرة البلاد ومواطني الدول الخليجية الثلاث بمغادرة قطر. وأطلق المسؤولون والمنابر الإعلامية وبعض الشخصيات المؤثرة العنان لتصريحات عدائية، تجلت في أكثر حالاتها حدة في خطابات الكراهية التي لم يألفها الخليجيون فيما بينهم.

على الصعيد السياسي، صحيح أن الأمور لم تكن "سمنا على عسل"، حيث تصطدم السياسة القَطَرية مع السياسة الإماراتية منذ اندلاع الثورات العربية في 2011، سواء لتباين موقف الدولتين من الاتجاه الإسلامي في المنطقة العربية، أو لوقوف كل منهما في معسكر مقابل فيما يتعلق بقضايا محددة.

أما الخلافات القَطَرية-السعودية هي شأن آخر، حيث اختلفت السعودية وقطر في الموقف من الثورات العربية عمومًا، ولكن هذا الخلاف لم يكتسب طابعًا حادًّا؛ لأن السعودية لم تتبنَّ أصلًا سياسة مناهضة، بصورة مباشرة، للحراك الشعبي العربي في 2011. لكن العلاقات السعودية-القطرية تعرضت لأزمة حادة في 2014 بفعل الاختلاف في الموقف من انقلاب صيف 2013 العسكري في مصر. وبينما لا تُبدي السعودية اهتمامًا يُذكر بالوضع الليبي، بدا منذ اندلاع الحرب ضد الحوثيين، أن التوافق بين الدوحة والرياض من الوضع اليمني، أكبر من التوافق بين الرياض وأبو ظبي، على الأقل ظاهرًا. ما يجعل المتتبعين لهذه الأزمة، يجدون سببا طارئا، يمكن أن تُعزَى إليه الشرارة التي أدت إلى اندلاع التحول السعودي المفاجئ، بالغ العداء والحدة، ضد قطر.

التفسير المنطقي الوحيد لهذا الموقف أن السعودية، بتشجيع ملموس من الإمارات، تسعى إلى السيطرة الكاملة على القرار القَطَري، وإخضاع قطر كُليَّة، وتقديم قطر كإنذار لدول الخليج الأخرى، التي تحتفظ بسياسة مستقلة عن السعودية، مثل الكويت وعُمان.

وقصد محاولة تتبع هذه الأزمة وتداعياتها على صعيد التصريحات العدائية والمناكفات السياسية بين الطرفين، تقف الورقة عند بعض المقالات والتغريدات المشحونة والمناوشات الإعلامية الغريبة، لتوضيح مدى شدة التحريض الذي مورس من خلالها، ما دفع بخطاب الكراهية بين الطرفين إلى أعلى مستوياته.

1. كرونولوجيا الأزمة الخليجية القطرية:

إن الأزمة التي تفجرت في الخامس جوان 2017 بين كل من قطر من جهة، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين من جهة أخرى، لم تكن وليدة اللحظة، بل وليدة التناقضات والتضارب في المصالح والمساعي الاستراتيجية التي تسعى دول مجلس التعاون إلى تحقيقها.

هذا التناقض برز جليا مع اندلاع ثورات الربيع العربي، الذي كان بالأساس خلاف حول طبيعة السياسات التي يتوجب توظيفها لإعادة تشكيل المنطقة العربية كل حسب رؤيته، وخلاف حول آليات تأمين الأمن الاستراتيجي الخليجي والإقليمي وتقوية القدرات الذاتية للدول العربية على مواجهة المخاطر التي تفرضها عليها البيئات الخارجية، خصوصا بعض القوى الإقليمية والدولية كتركيا وإيران وروسيا على وجه التحديد.

وقد بدأت أولى بوادر الأزمة في الخروج للعلن في مارس 2014 عندما قامت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بسحب سفرائها من الدوحة بسبب ما وصفته تلك الدول بعدم التزام الدوحة بقرارات تم التوافق عليها سابقًا في اتفاق الرياض داخل منظمة مجلس التعاون الخليجي سنة 2013 ، وردًا على ما أسمته هذه الدول بسياسات قطر الحاضنة للعديد

من الجماعات الارهابية والطائفية التي تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، وخصوصًا ما يتعلّق بمهاجمة النظم الخليجية الصديقة في إشارة لما تقوم به قناة "الجزيرة"، إضافة إلى موقف قطر الرافض للانقلاب العسكري بمصر وعلاقتها الوطيدة بجماعة "الإخوان المسلمين" التي تعتبرها الإمارات جماعة إرهابية؛ فضلا عن نوعية العلاقات الجيدة مع إيران. (أبو زيد، 2018، ص9)

رغم التحسن الذي طرأ نسبيا على الوضع بسبب وساطات الكويت، فقد ظلت العلاقات متأزمة بعد "اتفاق الرياض" المبرم في نوفمبر 2014، "حيث استمر الهجوم القطري على سياسات دول الخليج، وخصوصا في المملكة العربية السعودية، التي بدأت تشهد تغييرات هيكلية في منظومة السلطة بتولي محمد بن سلمان ولاية العهد الأقرب لبوصلة أبوظبي أكثر من بوصلة الدوحة، وهو الأمر الذي جعل قناة "الجزيرة" وبقية أجهزة الإعلام التابعة لقطر تشنّ هجومًا حادًا على ولي العهد وعلى سياساته الداخلية، وخصوصًا في اليمن". (أبو زيد، 2018، 9)

وكانت "القمة العربية الاسلامية الأمريكية" التي عقدت في الرياض في ماي 2017 نقطة انفجار الأزمة بين الدول الثلاث، حيث تحدث الملك سلمان عن ضرورة عزل الدول المساندة للإرهاب دون أن يسمي قطر. وتحدث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن ضرورة مكافحة كافة وسائل تمويل الإرهاب والتطرف في العالم، ودعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى القضاء على التطرف وقهر قوى الإرهاب. (سي ان ان عربي، 2017)

عقب انتهاء القمة، وتحديدًا في الثالث والعشرين من شهر ماي 2017، نقلت وكالة الأنباء القطرية تصريحات(قيل إنها منسوبة)لأمير قطر، دافع فيها عن باده وعن سياساتها ضد التهم الموجهة اليها، سواء بدعم جماعات ارهابية، ورفض تصنيف جماعات مثل « الإخوان المسلمون » ، و« حزب الله » اللبناني، و«حركة المقاومة الإسلامية (حماس) » كجماعات إرهابية. كما دافع عن سياسات باده المقربة من إيران، قائلا إنّه "نظرًا إلى ما تمثله إيران من ثقل إقليمي وإسلامي لا يمكن تجاهله". (العربية. نت، 2017)

لاحقًا أنكرت قطر تمامًا صدور هذه التصريحات عن الأمير، وذكر بعض المسؤولين القطريين تعرّض موقع الوكالة القطرية وحسابها على موقع تويتر " للاختراق الالكتروني". (موقع وكالة الأنباء القطرية، 2017)

بسبب الضبابية واستمرار التلاسن والحملات الإعلامية العدائية بين دول الخليج وتبادل الاتهامات، قامت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، بتصعيد الخلاف والأزمة الممتدة بينها وبين دولة قطر ليصبح صراعًا جليًا وعلنيًا، عندما أعلنت الدول الثلاثة في

الخامس من جوان 2017 قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وامتد أيضا إلى المستوى الشعبي.

من جانبها، وردًا على هذه الاتهامات، قامت دولة قطر بالإعراب عن أسفها للقرار الذي اتخذته الدول الاعضاء في منظمة مجلس التعاون. وصرحت وزارة الخارجية القطرية بأنّ الاتهامات الموجهة لدولة قطر ليس لها مسوغات شرعية وأن الهدف منها "فرض وصاية على سيادة دولة قطر"، وبأن الاجراءات التي قامت باتخاذها هذه الدول ضدها غير مبررة. وجددت القول بالتزامها بميثاق مجلس التعاون الخليجي واحترامها لسيادة الدول الأخرى وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية، كما أكدت أنها تقوم بدورها كأي دولة أخرى في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف.

أعلنت دول الحصار الأربعة أو "الرباعي العربي"، كما تطلق عليه وسائل الاعلام الاماراتية والسعودية، أن الأزمة بينها وبين دولة قطر يمكن أن تنتهي فورًا إذا أعلن النظام القطري التزامه بتنفيذ المطالب الثلاثة عشر التي سلمها له الوسيط الكويتي في تاريخ 22 جوان 2017 وتم تسريبها من الجانبين لوسائل الإعلام، خلال فترة لا تتعدى عشرة أيام.

وقد تضمنت هذه المطالب، حسب وثيقة نشرها في بداية الأزمة موقع الجزيرة. نت، ما يلي:

- إغلاق قناة الجزيرة،
- قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران،
- إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة،
- علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش،
- الامتناع عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول،
- تسليم كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية،
- وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا،
- تقديم معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعما منها،
- التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة،
- إعلان قطر التزامها بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل أتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي

2014 تسليم كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم،

- إغلاق كافة وسائل الاعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر،
- أن يتم إعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

عقب تسليم أمير الكويت المطالب لأمير قطر، وانقضاء مهلة العشرة أيام التي حددتها دول المقاطعة للرد على هذه المطالب، وطلب الكويت مد المهلة لثمانية وأربعين ساعة أخرى، لم توافق قطر على أية من هذه المطالب ورأت فيها مطالب "غير واقعية وغير قابلة للتطبيق"، إلى جانب انتهاكها السافر لمبدأ السيادة واستقلالية القرار السياسي للدوحة، إلى جانب أنها تضرب مشروع السياسة الخارجية القطرية في الصميم، بإعلانها ببساطة التخلي عن أجندتها الخارجية بصورة شبه كاملة، وهو الأمر الذي دفعها لتنشيط دبلوماسيتها لاستقطاب الدعم الدولي والخارجي لموقفها، والترويج لمظلوميتها وتعرضها لعدوان صارخ على سيادتها القانونية بفرض حصار اقتصادي غير شرعي ومخالف لقواعد وأعراف القانون الدولي، كما قامت الدوحة بتصعيد حملتها الإعلامية العدائية تجاه دول المقاطعة. (أبو زيد، 2018)

بسبب رفض قطر لهذه المطالب، اجتمع وزراء خارجية دول المقاطعة الأربعة في القاهرة للتباحث في موقف قطر الرافض لمحاولة حل الأزمة. وفي الخامس من جويلية 2017، جدد الوزراء التزامهم بمواقف بلادهم المعلَنة بخصوص العلاقات مع قطر، وشددوا على ضرورة التزام الدوحة بستة مبادئ أساسية لإنهاء الأزمة ورفع الحصار المفروض عليها . وتشمل هذه المبادئ، كما ذكرها البيان الصادر عن اجتماع الوزراء، ما يلي (سكاي نيوز، 2017):

- التزام مكافحة التطرف والإرهاب بصورهما كافة، ومنع تمويله أو توفير الملاذ الآمن لها.
- إيقاف أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية والعنف.
- الالتزام الكامل باتفاق الرياض" (2013) والاتفاق التكميلي (2014) في إطار مجلس التعاون الخليجي.
- الالتزام بمخرجات القمة العربية الاسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض(ماي 2017).
- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية ودعم الكيانات الخارجة عن القانون.
- مسؤولية دول المجتمع الدولي كافة في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.

بقيت الأوضاع حينها دون تطور في جهود حل الأزمة الخليجية، حيث ظل كل طرف متمسكًا بمطالبه ومواقفه بصورة فيها شبهة تعنت ولا مبالاة بالتداعيات الجسيمة التي أحدثتها الأزمة، ولعل أهمها

هو اتساع نطاق التدخل الخارجي في الخليج، وهو الأمر الذي جعل هذه الأزمة علامة فارقة في تاريخ علاقات الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون الخليجي، فهي الأولى من نوعها في تاريخ المنظمة التي يكون فيها التهديد قادمًا من داخل المنظمة ذاتها وليس من الخارج كما كان الوضع دائمًا في منطقة الخليج في أوقات سابقة.

2. تداعيات خطاب الكراهية خلال الأزمة على الصعيد الرسمي:

يتبين لنا من متابعة البيانات الرسمية والتصريحات والأحاديث التي أدلى بها مسؤولون رسميون من أطراف الأزمة من دول الخليج، تضمينها لعدد هائل من الاتهامات المتبادلة والتصريحات العدائية التي أوقدت خطاب الكراهية وعمقت الأزمة إلى حد كبير. ويمكن إجمال تداعيات هذا الخطاب كما يلي:

- من الجانب السعودي: أشار المسؤولون السعوديون إلى تهديد قطر للأمن القومي السعودي، سواء عبر التورط في محاولة اغتيال العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز في العام 2003 بالتعاون والتنسيق مع الرئيس الليبي معمر القذافي، ردًا على ما قيل إنّه محاولة لاغتيال أمير قطر السابق حمد بن خليفة في العام 1996 / 1995 بالتعاون بين مصر والسعودية.

كما اتهم نفس الطرف دولة قطر باستمرار تمويلها ورعاية المعارضة السعودية في الخارج - وتحديدًا في لندن - وتوفير الملاذ لحركات سعودية معادية وتوفير منصات إعلامية لها، إلى جانب دعم قطر للحركات (الشيعية) المعارضة في المنطقة الشرقية في المملكة السعودية منذ العام 2011.

وأشار نفس الطرف أيضا إلى استهداف قناة "الجزيرة" والمنصات الإعلامية المملوكة لقطر، للنظام السعودي، وتحديدًا لشخص ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بالتشكيك بقدراته ونواياه وإمكانياته على قيادة المملكة في المستقبل والتلميح إلى فشل السعودية في تحقيق أهدافها في اليمن عبر عملية "عاصفة الحزم" وتكبدها خسائر جمة في الأرواح والموارد.

واعتبر الطرف السعودي كذلك، تجاوزا غير مقبول، اتهام قطر لولي العهد السعودي بالفساد والبذخ والإسراف الشديد لدرجه السفه، وتصويره في تقارير إعلامية، باعتباره "شاب متهور وأخرق جاء لتخريب المملكة والمنطقة بأسرها".

وصلت تداعيات هذه الأزمة وانعكاساتها السلبية لتؤثر على العلاقات بين الشعوب وعلى النسيج الاجتماعي في دول الخليج العربي، حيث أدت الأزمة المستمرة إلى المس بالنسيج الديمغرافي في هذه المنطقة، التي تترابط فيها العلاقات الاجتماعية بين مختلف القبائل التي تعيش في الجزيرة العربية، وتتداخل بشكل ملفت يصعب معه إحداث فصل أو تمييز. وقد أظهرت الأزمة، سعي بعض الحكومات الخليجية لخلخلة

هذا النسيج، وإحداث فرقة بين أبناء القبيلة الواحدة التي تمتد في أكثر من بلد، من خلال توظيف الخطاب الشعبوي وخطابات الكراهية، كما يتضح من خلال المنشورات التالية (سيد أحمد، 2017):

- كتب المستشار بالديوان الملكي السعودي سعود القحطاني على حسابة في "تويتر" بتاريخ 14 سبتمبر 2017 : " **حين يسحب تنظيم الحمدين الجنسية من كبارومشايخ وأعيان قبائل قطر، ويقوم بتجنيس العجم، ويستقطبهم لحمايته من أهل الأرض، فماذا بقي من شرعيته؟** ".

- رأت بعض الحكومات في نشر أخبار غير موثقة، ونسبتها إلى أسماء أكاديمية وإعلامية تظهر باستمرار في وسائل الإعلام القطرية والعربية، طريقا لاستهداف قطر. وكمثال على ذلك، ما نسبه موقع الكتروني المسمى " الردع السعودي " للأستاذ في جامعة قطر محمد المسفر، بأن " **ما ينتظر المكوّن القبلي الذي ينتقد الأوضاع في قطر هو الإبادة** ".

- وعملت صحف ووسائل إعلام مصرية على تسخين جبهة الحصار، وتزييف الحقائق ونشر أخبار لم يتم توثيقها من مصادر محايدة. وقد خصصت لتحقيق هذا الهدف برامج ونشرات إخبارية تستهدف قطر، وتتعرض لها بالتزييف وتشويه السمعة، والإساءة إلى مواطنيها وجيشها. ومثال ذلك، الحلقة التي خصصها الإعلامي المصري عمرو أديب من برنامجه "كل يوم"، بتاريخ 29 ماي 2017، والتي خصص فيها ساعة كاملة للإساءة لقطر، والتهكم على سياساتها.

- في نفس السياق، عنونت صحف مصرية صفحاتها الأولى بـ :"**وبدأ الحساب: العرب يعزلون قطر**"، و"**قطر تحت الحصار**"، و"**مصر والسعودية والإمارات يقاطعون قطر ويضعونها رهن الإقامة الجبرية**". ويستشف من عناوين تلك الصحف، مدى التحامل على دولة قطر وسياستها، والذي وصل حد استخدام ألفاظ تنتهك القيم ولا تليق بعمل المؤسسات الصحفية التي تحترم القارئ.

- وفي تصعيد خطير، دعا النائب السابق لشرطة دبي "ضاحي خلفان" لتسليح الآلاف من عناصر المليشيات المرتزقة للهجوم على قطر. وكتب على حسابه في تويتر: "**قطر لن تتوقف إلا إذا شنت مليشيات عربية عليها هجمة مركزة**"، وأضاف خلفان: "**هذه المليشيات يمكن جمعها من الدول المتضررة من تدخلات قطر.. يجندون ويزحفون على الدوحة. . على شأن يفهم من يحكم قطر أن الفوضى تقابل بهكذا فوضى** ".

وتم كذلك توظيف الخطاب الديني خلال هذه الأزمة كمنصة لتبرير بعض القرارات السياسية لدول الحصار. وانطلقت عدد من الفتاوى من هيئات كبرى وعلماء من أجل تسويغ محاصرة قطر. ومن أمثلة هذا ما نشرته صحيفة "الحياة" السعودية وقناة "الإخبارية" السعودية، إذ عملتا على توظيف الخطاب الديني من أجل تبرير قرارات الفاعل السياسي، حيث نشرتا التصريحات التي أدلى بها المفتي العام للملكة

العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، تعليقا على الأزمة مع قطر، بتاريخ 11 جوان 2017، وعنونتها بـ" **مفتي السعودية: القرارات ضد الدوحة فيها منفعة لمستقبل القطريين** "، جاء فيها أن " **هذه القرارات مبنية على الحكمة والبصيرة وفيها فائدة للجميع** ".

ونشر الناشط في وسائل التواصل الاجتماعي وسيم يوسف المقيم في دولة الإمارات، ويقدم برنامجا تلفزيونيا على شاشة أبو ظبي، عددا من التغريدات التي صاحبت الأزمة، وتساير النهج الهجومي العنيف ضد دولة قطر وسياستها. وقد غرد بتاريخ 27 جويلية 2017، بقوله: " **قريبا .. سأزور قطر بإذن الله .. وأخطب فيها الجمعة .. اقترب مغيب شمسه .. قريبا** ". وهذا إيحاء منه بحدوث تغيير سياسي وشيك في قطر ينهي الحكم القائم فيه (سيد أحمد، 2017).

وفضلا عن الدول الخليجية، انخرطت مؤسسات دينية في مصر في إصدار فتاوى تبرر استهداف دولة قطر ومحاصرتها. ويُسجّل في هذا السياق، بيان مؤسسة الأزهر الذي تداولته القنوات والصحف المصرية والخليجية على غرار موقع قناة "العربية" بتاريخ 6 جوان 2017 بشأن بيان الأزهر بعنوان : " **قرارات مقاطعة قطر ضرورية لحماية الأمة العربية** ". وجاء فيه: " **إن الأزهر .. يؤكد تأييده ودعمه للموقف العربي المشترك في قراره بمقاطعة الأنظمة التي تقوم بدعم الإرهاب، وتأوي كيانات العنف وجماعات التطرف، وتتخل بشكل سافر في شؤون الدول المجاورة واستقراراها وأمن شعوبها** ".

وتم أيضا توظيف مؤسسات دينية أخرى في هذه الأزمة، كرابطة العالم الإسلامي، التي أصدرت بيانا بتاريخ 7 جوان 2017، نشرته على موقعها الالكتروني، تؤيد فيه بشكل مطلق قرار قطع العلاقات مع قطر. ومما جاء في البيان: " **إن الإجراء الذي اتخذته المملكة السعودية وشقيقاتها يهدف إلى إيجاد الضمانات اللازمة لحفظ أمنها واستقرارها ودحر عاديات الشر عنه** ". ويضيف البيان: " **إن مغذيات الإرهاب كانت طريدة وجدَت في الدوحة بيئة حاضنة وداعمة** ".

3. تداعيات خطاب الكراهية في الأزمة الخليجية على المستوى العام:

لم يتوقف خطاب الكراهية خلال هذه الأزمة الخليجية على تصريحات المسؤولين وما تبثه وسائل الإعلام الرسمية، بل طال كل ماله علاقة بحياة المواطن. فتم استغلال الدراما والفن والأغاني والفكاهة، وحتى الأطفال في نشر أفكار تكتنفها خطابات الكراهية. ويمكن الوقوف على عدد منها كما يلي (بوابة الشرق، 2019):

- بثّت قناة الإخبارية السعودية (2017/09/12) فيلماً وثائقياً بعنوان "**قطر عزيزم**" يتهم قطر بالإرهاب ودعم المنظمات الإرهابية. وجاء عنوان الوثائقي من اللغة الفارسية التي تعني "قطر الحبيبة"، في إشارة لارتماء نظام الدوحة في أحضان الملالي.

- قامت ذات القناة بنشر فيلما وثائقيا بعنوان "**حدث بين الدوحة والدمام**"، تثير فيها النعرات القبلية وتتحدث عن قبيلة الغفران، وتسرد سلسلة من المعلومات اعتبرتها قطر "مغالطات وأكاذيب مفضوحة ضد قطر".

- اتسعت رقعة خطاب الكراهية لدى دول الحصار لتشمل المجال الغنائي، فظهر مغنيون سعوديون عبر قنوات روتانا التلفزيونية، وموقع "يوتيوب" في أغنية "**علم قطر**"، ووصفتها قطر بـ"العفن الفني والإسفاف الهابط". كتب كلمات الأغنية تركي آل شيخ، وهي "**كلمات عدائية وألحان مشحونة بالكراهية ضد قطر**".

- واستغل الحصار براءة الأطفال باستخدام فيديو لشخصيات رسوم متحركة وتنتهز ألحانا تراثية لتصوغ عليها أغنية "**غصت كلماتها بكل ما يعد نقلا للكراهية والحقد الدفين ضد قطر**". تسمع في الفيديو أصوات الأطفال وهم يرددون كلمات نابية في كورال غنائي يبدأ من الشماتة بسقوط الأمطار الغزيرة على قطر مرددين :"**صب يا مطر بالدوحة .. وإذا غرقت مسموحة**". ويثبت أن اعتماد الفيديو على شخصية كرتونية محببة لدى الأطفال، يستهدف النشأ الجديد لزرع خطاب الكراهية في نفوسهم والتلاعب ببراءة الأطفال وتشكيلها وفق الأهواء السياسية.

الخاتمة

يبدو أن مراكز صنع القرار في السعودية والإمارات التي قرَّرت التصعيد مع قطر، قدَّرت أنها تستطيع أن تفرض على قطر شروطها. وراهنت على استسلام قطر، وأن تنجح إجراءات الحصار في دفعها إلى الخضوع. لكن قدرة قطر على الصمود، أجج نيران الأزمة، ورفع سقف خطاب الكراهية إلى مستوى خطير في المنابر الإعلامية بدرجة خاصة.

ومن نافلة القول أن هذا الإسهاب في كيل التهم واستخدام المفردات والنعوت النابية، يتنافى مع أخلاقيات المهنة. ويدخل ضمن خطاب الكراهية والتحريض، كما يتعارض مع المادة 7 من إعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين الخاصة بممارسة مهنة الصحافة التي تنص على أن "على الصحفي إدراك الخطر الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في نشر التمييز والتفرقة، وعليه أن يبذل كامل جهده لتجنب تقديم تسهيلات لهذا التمييز القائم على العرق، الجنس، التوجه الجنسي، الدين، الرأي السياسي أو أية آراء أخرى، الأصول الوطنية أو الدينية، أو أي نوع آخر من أنواع التمييز".

كما تتناقض ما نشرته الوسائط الإعلامية، خلال الأزمة من منتوج تلفزيوني وفني، تناقضا صارخا مع القانون الدولي الذي يعتبر استغلال الأطفال في أية أحداث لنشر الكراهية وخطاب العنف وخاصة

الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1989 انتهاكا صارخا من شأنه التسبب لهم الأذى الجسماني والنفسي، في الوقت الذي يجب أن تنشر لدى الأطفال روح التفهم والتسامح، والصداقة بين الشعوب، والسلم والأخوة العالمية.

وبما أن أمر هذه الأزمة يتعلق بدول عربية، فإن ميثاق الشرف الإعلامي العربي ينص على ضرورة أن "تحرص وسائل الإعلام العربية على مبدأ التضامن العربي في كل ما تقدمه للرأي العام في الداخل والخارج، وتسهم بإمكاناتها جميعا في تدعيم التفاهم والتعاون بين الدول العربية، وتتجنب نشر كل ما من شأنه الإساءة إلى التضامن العربي، وتمتنع عن توجيه الحملات ذات الطابع الشخصي".

ختاما، كان يتعين لتجنب ما حدث بين الأشقاء الخليجيين، اللجوء إلى الأساليب الديبلوماسية المعروفة واستخدام خطاب متوازن بعيد عن لغة الكراهية ولا يتورط في المناكفات السياسية، وإنما يتعامل مع الواقع بموضوعية دون سقوط في الإسفاف والغوغائية.

المراجع

- أحمد محمد أبو زيد. (2018). **عام على الأزمة القطرية – الخليجية : التداعيات على مستقبل منظمة مجلس التعاون الخليجي**. بيروت - لبنان: معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة.
- سي ان ان عربي. (2017). خطاب ترامب في القمة العربية الإسلامية الأمريكية. تم استرجاعه يوم 2021/12/10، متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/22/trump-arab-islamic-american-summit-riyadh-full-speech

- العربية نت. (2017). أمير قطر :لا حكمة في عداء إيران وعلاقتنا جيدة بإسرائيل. تم استرجاعه يوم 2021/12/21، متاح على الرابط الالكتروني التالي: http://ara.tv/297wr
- بي بي سي عربي. (2017). موقع وكالة الأنباء القطرية» يتعرض للاختراق « والدوحة تنفي تصريحات نسبت للأمير تميم. تم استرجاعه يوم 2021/12/21، متاح على الرابط الالكتروني التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40026894

- سكاي نيوز. (2017). نص البيان المشترك للدول الداعية لمكافحة الإرهاب بشأن قطر . تم استرجاعه يوم 2022/01/02، متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/962227

- عائشة سيد أحمد، محمد الشياظمي. (2017). **إعلام الأزمة الخليجية: خطاب الكراهية**. الدوحة – قطر: منشورات مركز الدوحة لحرية الإعلام.
- بوابة الشرق. (2019). بوابة الشرق ترصد أبرز الفبركات والخطابات المحرضة ضد قطر في الحصار. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/27، الرابط: https://bit.ly/3u7gV9r